محددات فاعلية مشروعات التنمية المستدامة في ظل كوفيد – 19
دراسة ميدانية علي عينة من الجمعيات الأهلية

د/وحيد مأمون معوض عافية

قسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص الدراسة :

يتحدد موضوع الدراسة الراهنة حول دور الجمعيات الأهلية في فاعلية مشروعات التنمية المستدامة في ظل الظروف الراهنة، فقد كان للجمعيات الأهلية وما تنفذه من برامج ومشروعات تنموية أكبر الأثر في الإنتقال بالمجتمع من مرحلة التنمية إلي التنمية المستدامة، ولكن كما يقال تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد جاءت جائحة كورونا لتؤثر تأثيراً سلبياً على العالم أجمع، وضربت الاقتصاد العالمي بصورة تخطت الكساد العالمي عام 1929، وتأثرت الكثير من الأهداف الأُممية للتنمية المستدامة، كما تسببت الجائحة في انعدام الأمن الغذائي لنحو 35 مليون شخص حول العالم. وكأن عجلة الحياة تعطلت خلال عقد اتسم بتسارع العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة، عطلها تهديد صحي عالمي أصاب المنطقة العربية بأضرار جسيمة.

ونظراً لأن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في عمليات التنمية بكافة أشكالها، وبالتالي تتعدد محددات نجاح هذه المنظمات في التأثير علي سياسات التنمية المُستدامة، تبعاً لما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومحاسبية وتنمية روح العمل الجماعي، والقدرة علي التخطيط الإستراتيجي أو ما يُطلق عليه بناء القدرات. واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليل لمناسبته لموضوع الدراسة مع الإستعانة بالإستبيان في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج الهامة من بينها زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية، وهو ما يعكس عدم قدرة الدولة عن تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطنين، وبالتالي تطوير القدرات التي تشجع علي إيجاد علاقات شراكة تربط المواطن بالدولة.

وتحتوي الدراسة الراهنة علي عدد من المفاهيم الرئيسية والفرعية هي : مفهوم الفاعلية، التنمية المستدامة، كوفيد – 19، الجمعيات الاهلية.

مقدمة :

يُعد الإنسان هو محور التنمية الذي يركز علي توفير حقوقه الإنسانية، وصيانة كرامته المُستمده من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والضمان الاجتماعي، وحريته في التعبير عنها من خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه.[1] وتستهدف برامج ومشروعات التنمية بالجمعيات الأهلية تحقيق ما تصبوا إليه حركة التنمية بالمجتمع المحلي، خاصة فيما يتعلق بالشق المادي والمعنوي، ويتم تحقيق ذلك من خلال عملية تفاعل أخصائي التنمية مع جماهير المجتمع المحلي، حيث يستخدمون المهنيين من الباحثين الاجتماعيين هذه العملية التفاعلية لتحقيق هدفين أساسيين، الأول تنمية الموارد البشرية والثاني إشباع الاحتياجات الفعلية. [2]

ولكل مؤسسة أهداف وأغراض تختلف عن المؤسسات الأخري في المجتمع المحلي الذي تخدمه، فضلاً عن أن لها برامج وخدمات تقدمها لأهالي البيئة التي تخدمها، ومن ثم نجد تعدد البرامج والأنشطة التنموية التي تقدم في المجال الأهلي، من مقابلة احتياجات الأفراد وتحسين مستوي معيشتهم والإرتقاء بالجوانب المختلفة سواء أكانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتي الثقافية...إلخ، دون التركيز فقط علي الجانب الاقتصادي وحده. [3] وبذلك تقوم الجمعيات الأهلية بدور إيجابي في التنمية من خلال برامجها ومشروعاتها التنموية التي تحظي بدعم مواطني المجتمع المحلي لها مادياً ومعنوياً مما يعني توافر فرص نجاحها.

وتتطلب عملية التنمية العمل الجماعي والإستفادة من كافة التخصصات، فكان لزاماً علي الجمعيات الأهلية الأخذ بالاتجاه التنموي لمساعدتها علي القيام بدورها في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر الفاعلية في مشروعات التنمية،

---

[1] حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة : مقالات في التنمية البشرية العربية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1998، ص 15.

[2] سناء حجازي، إسهامات الجهود التطوعية في البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر 3 – 4 مايو 2000، العولمة والخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص 90.

[3] محمود عرفان سرحان، السيد عثمان، تنمية المجتمعات المحلية : الفرص والتحديات، دار الفتح للنشر والتوزيع، الفيوم، 2020، ص 281.

لأن المنظمات الأهلية أصبحت تؤدي أدواراً رئيسية ومهمة في مختلف دول العالم، رغم اختلاف توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد تغيرت بيئة عمل هذه المؤسسات من خلال الانتقال بأساليبها الإدارية من التقليدية التي تتسم بالبيروقراطية إلي أساليب أكثر مرونة وإنفتاحاً. [4]

مشكلة الدراسة :

لا خلاف علي أن العمل الاجتماعي والتطوعي يعتبر أحد مظاهر المشاركة الإيجابية من جانب المواطنين، بل هو المصدر الأساسي لتنمية المجتمع من حيث مشاركة القاعدة العريضة من جماهير المجتمع في التنمية، وبالتالي لم يعد النشاط التطوعي قاصراً علي مساعدة الفقراء، بل إمتد نحو المساهمة الفعالة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية من خلال المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع فيها. فقد أخذت الجمعيات الأهلية علي عاتقها تحقيق الأهداف المرجوة من برامج ومشروعات التنمية والتي تلتف حول إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، مما يعني أن العمل الاجتماعي بتلك التنظيمات في حاجة ماسة إلي تضافر كافة الجهود الأهلية والحكومية، ضماناً لإستقرار المجتمع وصيانة له وتحقيقاً للعدل الاجتماعي به.

فأهمية العمل المجتمعي تنبع من عملية ربط الناس بالتغير الاجتماعي، من خلال تقديم المساعدات لهم وربطهم بمُقدمي الخدمات الاجتماعية، إضافة إلي تنمية العلاقات الاجتماعية بين باقي أفراد المجتمع.[5] ولقد تلاحظ أن العمل الأهلي في سعيه المستمر نحو رفع معدلات التنمية المتواصلة في المجتمع، يكون في حاجة إلي تخطي المشكلات التي تقف حجر عثره في سبيل تحقيقه وتقدمه.[6] ولتجاوز ما يقابله من صعوبات مثل تمويل أنشطة التنمية المتواصلة، وتحديد قدرة الأجيال القادمة في إحلال التكنولوجيا فيما يتعلق

---

[4] ميادة منصور عمر، الجهود التنسيقية وإسهامات المنظمات الاجتماعية العاملة في مجال المرأة للحد من التحرش الجنسي، مجلةدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع 37، ج 5، أكتوبر 2014، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2014، ص 1385.

[5] Alan Rogers : Adults Learning For Development, Chassell Educational Limited, London, 1992, Pp. 87 -88.

[6] Philip McMichael : Development & Social Change, A global Per- spective, Pive Forge Press California, 1996, P. 250.

بالموارد، وصعوبة تحقيق التنمية المتواصلة، مع ضرورة توافر نوع من الوعي السياسي لتحقق التنمية المتواصلة.

وتتطلب عمليات التنمية المشاركة الفعالة من قبل أفراد المجتمع في مشروعاتها، وفي صنع القرارات المرتبطة بهذه المشروعات، والمشاركة المباشرة في صياغة الأهداف المرجوا تحقيقها. ليس هذا فحسب بل تقوم الجمعيات الأهلية بالعديد من الأدوار التي تظهر من خلال دور وأهمية العمل الأهلي في ظل تراجع دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، وما ترتب عليها من تغييرات سياسية واقتصادية عالمية في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي. وهو ما أدي إلي بروز دور القطاع التطوعي أو الأهلي في تحقيق التنمية كقطاع متميز إلي حانب القطاع الجكومي والقطاع الخاص. [7] وعلي الرغم مما يبدو من تكامل بين الجهود الأهلية والحكومية، إلا أنه قد تحدث بعض الصراعات بينهما، ومن ثم تلجأ الحكومة إلي تأسيس الجمعيات التي تخدم مصالحها أو التعاقد مع الجمعيات التي تري فيها منافساً لها. ويمكن أن تصنف الأدوار التي تقوم بها في تنمية المجتمع إلي الأدوار الإصلاحية، أي الأدوار التي تعالج مشكلات للفئات المحتاجة أو المنحرفة أو المنكوبة، نتيجة لعجز الحكومة عن مواجهة احتياجات هذه الفئات.[8]

ويعتمد نجاح المشروعات الموضوعة للمجتمع في كونها مُستمدة من الواقع الذي تواجهه.[9] وحتي يتحقق ذلك لابد أن تمر مشروعات التنمية بالجمعيات الأهلية بعدد من المراحل التي تمكنها من تحقيق أهدافها، وهو ما يؤكد أن تنمية المجتمع هي بمثابة طُرق مُوجهة للعمل، أو بناءات تتطلب أداة فعالة للناس والموارد، من أجل مواجهة قضية تقديم الخدمات المختلفة بالمجتمع المحلي.[10] وتبدأ هذه المراحل بحصر الاحتياجات وتنتهي

---

[7] محمود عرفان سرحان، السيد عثمان، تنمية المجتمعات المحلية : الفرص والتحديات، مرجع سابق، 2020، ص 300.

[8] رشاد عبد اللطيف، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 85.

[9] الأمم المتحدة، دليل تنمية المجتمع المحلي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك، 1999، ص 4.

[10] Roger Hadly & Others : A Community Social Workers Handbook, Tavisttock Publications Ltd, London, 1987, P. 193.

بوضع جدول يتضمن المشروعات المقترحة، لأن تحديد حاجات المجتمع لابد أن يتزامن معها أو يصاحبها بعض المسئوليات الأخري.[11] مع ضرورة تحديد درجة الأسبقية أو درجة الأفضلية للقيام ببرنامج أو مشروع معين علي برامج أو مشروعات أخري، لمقابلة الاحتياجات المُلحة في حدود الإمكانات المُتاحة.[12] كما تكمن أهمية هذه المراحل في تنفيذ برامج ومشروعات الجمعيات الأهلية علي أنها تقوم علي أساس علمي بعيداً عن الإرتجالية والعشوائية، مع توافر قاعدة بيانات ومعلومات واقعية عن احتياجات أفراد المجتمع، وزيادة فاعلية البرامج والمشروعات المُنفذة.[13]

كما أن مرحلة التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية داخل الجمعيات الأهلية، لا يمكن أن تتم مهما كان صغر حجمها دون تخطيط مُسبق لها.[14] ونظراً لأن المجتمع المصري في الوقت الراهن يحاول تحقيق معدلات أعلي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذا يتطلب التعاون بين كافة مؤسسات المجتمع، من منطلق أن الجهود التنموية يجب أن يشارك فيها كل قطاعات المجتمع المختلفة سواء أكانت مؤسسات حكومية أو منظمات أهلية.[15] وخاصة بعد أن أصبحت العولمة بمثابة أثراً للتعبئة البشرية المتزايدة والتقدم في الإتصالات، والتزايد الكبير في تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، وتفتح فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي المُستدام.[16]

---

(11) أحمد مصطفي خاطر، تنمية المجتمع المحلي : الإتجاهات المعاصرة – الاستيراتيجيات – نماذج الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 132.

(12) مني عويس، عبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 107.

(13) محمود عرفان، قوت القلوب محمد، الأساليب المعاصرة في التخطيط للتنمية، عالم الفكر، الفيوم، 2002، ص 140.

(14) ماهر أبو المعاطي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية مع نماذج تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 200.

(15) محمود محمد محمود، إسهامات جمعية تنمية المجتمع المحلي الريفي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، 20 -21 اكتوبر، 2000، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص 295.

(16) محمود شوقي محمد، تصور مقترح للخدمة الاجتماعية لتدعيم دور الجمعيات الأهلية لمواجهة آثار سياسات الغزو الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثاني عشر، الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2001، ص 1375.

ورغم المزايا التي أحدثتها العولمة في كافة مناحي الحياة، فإن لها آثاراً كبيرة علي برامج ومشروعات التنمية سواء كانت بالإيجاب أو السلب. وترتب علي العولمة مجموعة من النتائج التي كان لها تأثيرها علي مشروعات التنمية بالجمعيات الأهلية.[17] من خلال لعب المنظمات الأهلية للعديد من الأدوار في النظام العالمي الجديد، وبالتالي تحقيق التوازن في السوق وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية، ومن ثم أصبحت مشروعات التنمية في هذه الجمعيات إحدي آليات مواجهة الفقر وتحسين مستوي معيشة الفئات الاجتماعية، والدفاع عن حقوق المُستحقين للخدمات والرعاية الاجتماعية.[18] ومن خلال ما تقدم جاءت فكرة الدراسة في التعرف علي محددت فاعلية مشروعات التنمية المُستدامة من خلال برامج الجمعيات الأهلية، وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع وحاجة كثير من المجتمعات لمشروعات تنموية مُستدامة تحسن من أحوال المواطنين والمحتمعات.

أهمية الدراسة :

من خلال صياغة مشكلة البحث تتحدد أهمية الدراسة في دور الجمعيات الذي لا يُنكر في رفع مستوي معيشة المواطنين، وتقديم الخدمات المختلفة بجانب الجهود الحكومية، ونظراً لأن نجاح المجتمع المدني في التأثير إيجابياً في عمليات التنمية المستدامة، يرتبط بطبيعة الإطار القانوني الذي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط المنظمات، وهو ما يساهم في عمليات التنمية إسهاماً حقيقياً، إذا ما نجحت في بناء الوعي التنموي وإستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية، فضلاً عن تكريس العمل الجماعي والإبتعاد عن الأنانية والفردية. ومن هنا نجد أن للجمعيات الأهلية الكثير من الأدوار التي تقوم بها في المجتمع، وخاصة في مجال التنمية، لأنها تكون نابعة من المجتمع ذاته وليس من خارجه. بالإضافة إلى ما سبق تتحدد أهمية الدراسة من خلال :

---

(17) البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، حول مستقبل العمل الأهلي في مصر، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلي، أعمال الورشة الخاصة بقانون الجمعيات الأهلية، اكتوبر، 2000، ص 115.

(18) Charles Zastrow : Introduction to Social Welfare, Social Problems Services & Current Issues, Forth Edition, Wads World Pub, Co, Inc, California, 1990, P.2.

1 – أن مثل هذه الدراسات تُولي اهتمامها بمشروعات التنمية علي إعتبار أنها أداة هامة للوقوف علي مدي تحقيق المشروعات لأهدافها المحددة.

2 – أن الإهتمام بفاعلية مشروعات الجمعيات الأهلية يؤدي إلي الإرتقاء بخدماتها فضلاً علي تطويرها.

3 – تُعبر فاعلية مشروعات الجمعيات الأهلية علي مدي نجاحها في إشباع احتياجات الأهالي ومواجهة مشكلاتهم.

4 – تُعد الكفاءة والفاعلية لأي منظمة شيئ ضروري حتي تستطيع من أن تجعل مخرجاتها عالية الجودة.

5 – تُعبر الفاعلية في مشروعات الجمعيات الأهلية عن مدي نجاح قيادتها في تحقيق مسئولياتها تجاه المجتمع.

أهداف الدراسة :

1 – التعرف علي محددات فاعلية مشروعات التنمية المُستدامة بالجمعيات الأهلية في ظل جائحة كورونا.

2 – التعرف علي آليات مواجهة مشكلات المواطنين في المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية المُستدامة.

3 – توضيح الطرق التي تعمل من خلالها برامج ومشروعات التنمية علي تعبئة الجهود التطوعية البشرية والمادية من أجل العمل الأهلي والخيري.

4 – التعرف علي سبل إيجاد التعاون بين المواطنين من خلال العمل الاجتماعي والتطوعي.

تساؤلات الدراسة :

1 – ما هي محددات فاعلية مشروعات التنمية المُستدامة بالجمعيات الأهلية في ظل جائحة كورونا ؟

2 – ما هي آليات مواجهة مشكلات المواطنين في المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية المُستدامة ؟

3 – ما الطرق التي تعمل من خلالها برامج ومشروعات التنمية علي تعبئة الجهود التطوعية البشرية والمادية من أجل العمل الأهلي والخيري ؟

4 – ما هي طرق التعاون بين المواطنين من خلال العمل الاجتماعي والتطوعي.

مفاهيم الدراسة :

تنظر العلوم الاجتماعية إلى شيوع مفاهيم محددة وتواترها في الأدبيات والثقافة اليومية، بإعتبارها مؤشرات على احتلال هذه المفاهيم مكانة إجرائية في الحياة اليومية، وحينما يقال مكانة إجرائية فإن ذلك يشير إلى المعنى الوظيفي الذي تشغله في مجال التداعيات السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى وربما الثقافية والفكرية.[19] وعليه فإن الدراسة الراهنة تحتوى على ثلاثة مفاهيم رئيسية، ومفهوم آخر مرتبط بمفهوم الفاعلية علي النحو التالي :

أولاً : مفهوم الفاعلية :

يُعد مفهوم الفاعلية أو الفعالية من المفاهيم المتداخلة مع غيرها في دراسات التقويم، ولذلك قد ينصرف المفهوم إلي تحقيق الأهداف الموضوعة، أو هي الدرجة التي يستطيع فيها المشروع إستغلال موارده المتاحة والمحدودة في نفس الوقت. وتعرفها الكتابات الأجنبية علي أنها الوصول إلي الحد الأقصي في تحقيق الأهداف المرغوبة من هذه المشروعات.

ثانياً : مفهوم التنمية المُستدامة :

قبل الإشارة لمفهوم التنمية المستدامة لزم الأمر توضيح مفهوم الإستدامة، فتعرف الاستدامة علي أنها ليست فقط ما يجب تركه للأجيال المُقبلة كموارد طبيعية، ولكن ترك المجال مفتوحاً لهم حول كيفية التصرف فيها من أجل احتياجاتهم، وتتطلب عملية فهم

[19] ماهر الضبع، العولمة وقضايا الهُوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ص 10.

وتطبيق الإستدامة إدراكاً جديداً للعالم ونظمه الطبيعية. فالإستدامة تعني التصرف الرشيد في إستغلال الموارد الطبيعية والمالية بما يكفل حقوق الأجيال القادمة، وإمتلاك رؤية عميقة في تحديد الأولويات وأنماط التيسير والإستغلال الحكيم، حتي تتحقق الإستمرارية والتشاركية بين الأجيال، مع ضرورة النظر إلي الجيل القادم علي أنه شريك في خطط التنمية ويتأثر بتبعاتها. [20] أما مفهوم التنمية المُستدامة فنظراً لصعوبة تحديد المفهوم، حيث نجد له معاني ومجالات عدة، فقد تضمن تقرير "مستقبلنا المشترك" صياغة للبُعد البيئي (الأيكولوجي) وضمه إلي البُعدين الاقتصادي والسياسي. وفي قمة "ريو" تم التركيز علي التغيرات البيئية الكونية، ومشاكل تنوع الأحياء وشُح الموارد وتدهورها والتغير المناخي. أما في القمة الدولية للتنمية المُستدامة فقد صُنف الفقر في مقدمة أولويات أهداف الألفية للتنمية عام 2000، ومن ثم عُدت الاستدامة أحد الأهداف الثمانية التي يُقاس بها مدي التقدم في حياة الناس. [21]

وقد ظهر مصطلح التنمية المُستدامة منذ سنة 1987 علي يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة "لجنة برونتلاند" وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض الأجيال المستقبلية للخطر، وعليه فإن التنمية المستدامة تعني العمل علي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإخلال بإحتياجات الأجيال المقبلة. [22] كما تُعد نشاط متزامن لتحقيق الرخاء الاقتصادي والجودة البيئية والعدالة الاجتماعية. [23] وهناك أيضاً من يعرفها بأنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال استيراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية. [24] كما تُعرف التنمية المُستدامة بأنها تلك التنمية التي

---

[20] فايزة علي محمد أحمد، دور الدولة في تنمية المجتمعات المحلية : رؤية محلية، المجلة العلمية لكلية الآداب، ع 73، يناير 2020، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 2020، ص ص 302.

[21] عودة الجيوشي، البيئة والتحول نحو الاستدامة : نظرة إسلامية، مجلة إسلامية المعرفة، مج 18، ع 72، ربيع 2013، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، عمان، الأردن، 2013، ص ص 51 – 52.

[22] لعلي بوكميش، مدخل إلي تنمية الموارد البشرية مع دراسة الواقع في الدول العربية، الراية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 44.

[23] سعيد مبارك الهاجري، إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة : دراسة حالة في دولة الكويت، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا،جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020، ص 33.

[24] طلعت مصطفي السروجي، التنمية الاجتماعية : معارف ونماذج، مركز نشر الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2010، ص 173.

تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحافظ علي صحة النظم البيئية وحسن أدائها.[25] وهي التنمية التي تحقق ضروريات الحاضر دون الإخلال بحاجات المستقبل والأجيال القادمة.[26] كما يعرف النشاط المُستدام بأنه النشاط الذي يتضمن إتخاذ قرارات في الحاضر لا تقيد الاختيارات المتاحة في المستقبل.[27]

وبناء علي ما تحدد من تعريفات نظرية للتنمية المُستدامة، فإن التعريف **الإجرائي** لها ينظر إليها بوصفها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تقوم علي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة، والمحافظة علي البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخري، كما تعتبر عمليات مُكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، فهي السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

ثالثاً : مفهوم كوفيد – 19:

يُعد فيروس كورونا المستجد الذي تم إعلانه وباءً من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020، سلالة جديدة من الفيروسات التاجية التي تم الإبلاغ عنه لأول مرة في 31 ديسمبر 2019.[28] وإسم كوفيد – 19 هو الإسم العلمي للفيروس المُسبب لمرض الإلتهاب الرئوي. ونظراً لأن فيروس كورونا يرتبط بفيروس كورونا المُسبب لمرض "سارس" فقد أُطلق عليه إسم فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة والشديدة الذي

---

[25] محمد عبد الفتاح القصاص، الإنسان والبيئة والتنمية، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، نوفمبر 1990، القاهرة، 1990، ص 99.

[26] نمر ذكي شلبي عبد الله، معوقات التخطيط المحلي في استثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة وصفية علي الوحدة المحلية لقرية بركة غطاس، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ج 6، ع 29، أكتوبر 2010، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2010، ص 2999.

[27] أحمد ربيع أحمد رمضان عصر، التقييم المحاسبي لآليات حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع البترول مع دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع 1، يناير 2021، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2021، ص 381.

[28] فيروس كورونا المستجد " كوفيد – 19 " من منظور النوع الاجتماعي، حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين، موجز تقني، مارس 2020، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020.

يسبب كوفيد – 19. الذي يصيب كلاً من الأطفال والبالغين علي حد سواء، إلا أن معظم حالات الإصابات المُسجلة هي لحالات من الكبار، ويبدوا أن الأعراض عند الأطفال أخف من الأعراض لدي البالغين.[29] ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس قبل اندلاع الجائحة في مدينة يوهان الصينية في ديسمبر 2019. [30] ويمكن وصف هذا الفيروس بالكارثة لأنه تعطيل خطير لعمل المجتمعات، وينطوي علي تأثيرات وخسائر بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، وعادة ما تصنف أدبيات إدارة الكوارث والأوبئة واسعة ومحدودة الإنتشار علي أنها كوارث. [31]

ولقد إنتشرت جائحة كوفيد – 19 في جميع أنحاء العالم، وقد ينتج عن ذلك أن تتحول الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية إلي أزمات سياسية، وأن تزيد حدة مطالب التغيير التي تنتشر عبر بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي.[32] وقد مثل فيروس كورونا بدرجات متفاوتة تراجعاً لمد العولمة، وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث أسهم تفشي الفيروس في تسليط الضوء علي الجوانب السلبية للعولمة.[33] وبالتالي يمكن القول أن جائحة كوفيد – 19 أكبر من أن تنحصر في أزمة صحية، فهي كارثة إنسانية تؤدي إلي تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصاداتها، وتشير الأدلة إلي أن الفقراء والفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية

---

[29] ميري جينفر مارخام، ما هو كوفيد 19، منظمة الصحة العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، مقال متاح عبر شبكة الإنترنت، آخر تحديث 28 يونيو 2020. ومتاح عبر الرابط التالي : https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

[30] الدليل التوعوي الصحي الشامل، فيروس كورونا المُستجد، منظمة الصحة العالمية، النسخة الأولي، 2020/3/5https://www.who.int، رابط

[31] الدليل الإرشادي للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تعافي الأعمال وإستمرارها أثناء جائحة كورونا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا، النمسا، 2020، ص 15.

[32] هيثم عميرة فرناندث، فيروس كورونا في الدول العربية : عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والإستراتيجية، 7 أبريل 2020، مدريد، أسبانيا، ص 1.

[33] مي مُجيب، ارتدادات العولمة : عالم جديد تحكمه شراكة المعاناة، في تداعيات الجائحة : رؤي تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، تحرير سوزان عابد، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، 2020، ص27.

للفيروس في جميع أنحاء العالم، مما يستوجب وضع تدابير سياساتية علاجية عاجلة وفعالة.[34]

وبناءً عليه يمكن تحديد جائحة كورونا **إجرائياً** بأنها " هي كارثة إنسانية وصحية نتيجة انتشار مرض معدٍ جديد على نطاق عالمي، كما تشير إلى عدم القدرة على السيطرة على المرض، وهو مصطلح يشير إلى عائلة الفيروسات المعروف أنها تسبب مشاكل في الجهاز التنفسي، والتي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، وبالتالي لا يشير المصطلح إلى المرض المنتشر حالياً بل إلى عائلة الفيروسات التي ينتمي إليها.

رابعاً : مفهوم الجمعيات الأهلية :

تُعد الجمعيات الأهلية أول المكونات الرئيسية التي تشكل المجتمع المدني في مصر، إذ يعود تاريخها إلي الربع الأول من القرن التاسع عشر وتحديداً لعام 1821 ، ومع التغيرات التي طرأت علي المجتمع زاد عدد هذه الجمعيات من 26 ألف جمعية عام 2010 إلي 42259 ألف جمعية عام 2017 موزعين علي ثلاث أصناف من أنواع الجمعيات الأهلية.[35] ومع ذلك لا يجب الوقوف عند الحجم والعدد فقط، لأن المهم مدي فاعلية تلك الجمعيات في محيطها.[36] وعلي غرار مختلف المصطلحات في العلوم الاجتماعية، فإنها تعاني من الاختلاف في تحديد مفهومها، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود تعريفات لها، فقد عرفها "هيكس" بأنها كيان يضم في داخله عناصر متفاعله لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع. وهو ما يمكن أن يقال أيضاً علي تعريف "بارسونز" الذي يركز علي البناء في أدائه لوظائفه بفعالية، إذ يعتبرها كيانات أو

---

[34] الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي : الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية " سيسرك "، أنقره، تركيا، 2020، ص 3.

[35] وزارة التضامن الاجتماعي، إحصائيات بعدد الجمعيات الأهلية العاملة في مصر حسب نوع النشاط، 2017.

[36] ولاء علي البحيري، المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 2016، ص 5.

وحدات اجتماعية تُبني ويُعاد بناؤها لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع ولأفراد المنظمة.[37]

وهو نفس ما ذهب إليه الجوهري بإعتبار أن المصطلح يصف العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة.[38] وأمام هذه التعريفات اعتمد كثير من المتخصصين علي دمج الجمعيات الأهلية ضمن مصطلح أوسع وأكبر، هو منظمات المجتمع المدني والمعروفة إختصاراً بـ Non Governmental Organization – NGOs كما عرفها الإتحاد الأوروبي بأنها ذلك المجتمع الذي يضم إلي جانب الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية كلاً من المنظمات النقابية ومنظمات أصحاب الأعمال والجمعيات المهنية والمنظمات الإنسانية.[39]

أما البنك الدولي فيعتبرها مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والتي لا تهدف إلي الربح، ولها وجود في الحياة العامة من خلال دورها في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو آخرين.[40] وقد توافق مع هذا التعريف ما ورد في القانون 84 لسنة 2002 الذي عرفها علي أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو إعتباريين أو منهما معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي.[41]

كما اتفق المُشرع المصري في تعريفه للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة مع هذا التعريف، ومن ثم تضمنه القانون رقم 70 لسنة 2017حيث عرفها بأنها كل جماعة ذات

---

(37) رشاد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص ص 24 – 25.

(38) عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 84.

(39) محمد أمين الميداني، المجتمع المدني : مقاربة أوروبية، الحوار المتمدن، عدد يوليو، 2009، ص ص 17 – 19.

(40) البنك الدولي، قضايا وخيارات لتمكين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني، مارس 2005، نيويورك، 2005، ص ص 17 – 18. متاح عبر الرابط : http://www.woldBank.orgl-civil society

(41) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 8.

تنظيم مستمر، يتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف من أشخاص طبيعية أو إعتبارية مصرية أو منهما معاً، بحد أدني عشرة أشخاص وتهدف إلي ممارسة العمل الأهلي. [42] بينما جاء تعريف الجمعية في القانون 149 لسنة 2019 بأنها كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقًا لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا. [43]

ومن خلال التعريفات المتعددة للجمعيات الأهلية علي المستوي المجرد، تحدد تعريفها **إجرائياً** بأنها الجمعيات التي تنحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي يقوم نشاطها علي العمل التطوعي، ومن ثم تعتبر مستقلة عن الدولة إلي حد كبير، وتتسم بمجموعة من الخصائص منها أنها منظمات غير ربحية ومستقلة وتطوعية، ويملك الأفراد حرية الإنضمام إليها أو دعمها.

الاتجاهات النظرية المفسرة لإشكالية الدراسة :

تحتل النظرية مكانة متميزة في أي بحث علمي سواء أكان هذا البحث ضمن دراسات العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، ونظراً لكون العمل التطوعي ركيزة أساسية لعمل الجمعيات الأهلية، فقد حاولت العديد من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع تقديم تفسيرات للعمل التطوعي، وعملت جاهدة علي تقديم براهين واقعية تؤكد تلك التفسيرات، فبعضها ذهب إلي تأكيد أهمية العمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، علي إعتبار أنه يقدم وظائف ضرورية للمجتمع، بينما تؤكد إتجاهات أخري علي ضرورة القيمة والقدرة التنموية، حيث تري

[42] القانون رقم 70 لسنة 2017، تم الإطلاع علي القانون في الجريدة الرسمية بعددها رقم 20 مكرر الصادر بتاريخ 24 / 5 / 2017 . ومتاح عبر الرابط التالي : http://www.vetogate.com

[43] الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم 149 لسنة 2019 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، 2019، ص 3. والمنشور بالجريدة الرسمية بعددها رقم 33 مكرر ب بتاريخ 19 / 8 / 2019.

أنه يمثل نوعاً من رأس المال الضروري لتنمية المجتمع، في حين تتفق بعض الاتجاهات علي رمزية العمل التطوعي، وبالتالي يصبح ذا قيمة رمزية للمتطوعين.[44]

البنائية الوظيفية :

تنطلق النظرية البنائية الوظيفية من فكرة التوازن والاستقرار، وأن التغير في النسق يتم بهدوء وبدون إحداث أعمال عنف أو ثورة، لأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق المترابطة، كل عنصر يؤدى وظيفة محددة ودوراً هاماً في المجتمع.[45] كما تشير هذه النظرية إلى أن كل الاتجاهات التي تنظر إلى المجتمع الانسانى كنسق متكامل، تهتم بالمحافظة عليه من خلال الوظائف التي تؤديها الأنشطة الاجتماعية المتكررة. كما يؤكد التحليل البنائي الوظيفي علي أهمية العمل التطوعي لأفراد المجتمع والمتطوعين الذين يقومون ببعض الوظائف الهامة لهم وللمجتمع، وتعتمد النظرية البنائية الوظيفية علي دور الجمعيات في القيام بوظيفة التكامل الاجتماعي الذي يعزز التفاعل بين المتطوعين أنفسهم، لتكون فوائد هذا التفاعل المشترك عديدة منها عدم الرغبة بالشعور بالوحدة وتعلم المعايير وإكتساب المعرفة بالشكل السليم.

ونظراً لقيام هذه النظرية بصفة أساسية على فكرة النسق، وهى الفكرة التي تدور حول أن كل شيء يمكن النظر إليه بإعتباره نسقاً أو كلاً يتكون من أجزاء.[46] وهو ما جعل أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون في تحليلهم للمؤسسات الاجتماعية على أساس الوظيفة التي تؤديها للمجتمع ككل، على إعتبار أن أي مؤسسة اجتماعية أو أي نشاط اجتماعي لا يؤدى وظيفة محددة فقط، بل يحمل في داخله جوانب وظيفية أخرى تمثل ضرورة للمحافظة على البناء الاجتماعي واستقراره.

---

(44) موضي مطني الشمري، دور الجمعيات الخيرية النسائية في استقطاب المرأة في العمل التطوعي : دراسة ميدانية علي العاملات في الجمعيات النسائية في مدينة الرياض، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أم القري، 2013، ص 1، ص 156.

(45) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972 ، ص ص 29 - 30.

(46) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982 ، ص 187 .

ورغم من أن الفكر الوظيفي لم ينشأ على يد أوجست كونت أو إميل دوركايم، ولكن كانت هناك مقدمات في الفكر الإنساني سبقت أفكارهم بمراحل[47]، فإن التحليل الوظيفي يؤكد على أهمية العمل التطوعي للمجتمع والمتطوعين على السواء، فالمتطوع يقوم ببعض الوظائف الهامة، يمكن تصنيفها وفقاً لمفهومات النظرية الوظيفية إلى وظائف ظاهرة ووظائف كامنة، كما رأى راد كليف براون وغيره من العلماء مثل بارسونز وميرتون من خلال التصور النظري الذي وضعوه حول مفهومي الوظيفة والبناء، أنه بمثابة إطار تحليلي عام وشمولي، لأن الحياة الاجتماعية لأي مجتمع تمثل الوظيفة الناتجة لبنائه الاجتماعي، وأن وظيفة كل نشاط متكرر تكمن في الدور الذي يلعبه هذا النشاط في الحياة الاجتماعية، وبالتالي مساهمته في المحافظة على البناء الاجتماعي واستقراره وبقائه.[48]

المادية التاريخية والمجتمع المدني :

لقد أشار ماركس إلى المجتمع المدني على أنه التفاعل المادي للأفراد في إطار مرحلة معينه من تطور القوى المادية، هذا المجتمع يحتضن كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنه يمثل فضاءً للصراع بين الطبقات الاجتماعية، أي ميدان الصراع الطبقي الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات.[49] وعلى الرغم من التمييز والفرق الواضح بين المجتمع المدني والدولة في فكر هيجل، والذي رأى أن المجتمع المدني ليس الدولة ولا مرادفًا لها ولكنه لا يمكن أن يظهر إلا من خلالها، فإن ماركس يعترف أيضًا بهذا التمايز على أنه حقيقة واقعية في الدولة المعاصرة، فالدولة ومن خلال جهازها البيروقراطي تميزت عن المجتمع المدني، أي أنها أقامت شروطًا مادية لوجود الأفراد.[50] وهكذا نظر ماركس إلى المجتمع المدنى بإعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد

---

(47) أنتونى جيدنز، نظرية علم الاجتماع ، في مصطفى خلف "مترجم" قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص ص392- 393.

(48) Radcliff Brown , Structure and Function in Primitive Society 19th Reprint 1979 , pp 180 – 181.

(49) علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءات أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة ، 2004، ص 28 .

(50) محمد عبد الباقي الهرماسى، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسة الغربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص93.

شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد، وهذا يعنى أن المجتمع المدنى هو مجال الصراع الطبقي، وإعتبر مجال العمال هو ركيزة المجتمع المدنى الذي يسود وينتصر في نهاية المطاف، ومن ثم يتبلور في ظهور مجتمع بلا طبقات. وبحسب طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدنى وعلاقات القوة السائدة بين الطبقات تتحدد علاقتة بالدولة.

من خلال ما سبق ووفق النظرية الماركسية يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ما هي إلا علاقة يسودها الصراع المتبادل من كلا الطرفين، فالدولة بصفتها التنظيم الرسمي الذي يخضع له كل المؤسسات غير الرسمية، ترى أنها ووفق تشريعاتها هي بمثابة الراعي بل والمسيطرة على كل الطبقات الاجتماعية، بينما جاءت العلاقة من جانب المجتمع المدني ترى أن الدولة تسعى جاهده إلى تضييق هامش الحركة والحرية وتقليص دوره داخل المجتمع. ونستخلص من ذلك أن الرؤية الكلاسيكية للمفهوم تميزت في مراحلها الأولى بالترادف بين مفهومي المجتمع المدنى والدولة، بحيث كان فلاسفة العقد الاجتماعي يستخدمون الاثنين بالتبادل، ليأتي التمييز على يد هيجل بين الدولة والمجتمع المدنى وسار على ذات النهج – وإن كان وفق رؤيته الخاصة والمعارضة لهيجل – ماركس الذي وضع المجتمع المدنى مقابل الدولة التي نظر إليها نظرة سلبية، باعتبارها لا تمثل إلا فضاءً بيروقراطياً يعانى فيه الإنسان من الاغتراب، مشيراً إلى أن الدولة هي جهاز قمع أو هيئة أركان الطبقة المسيطرة اقتصادياً.[51]

ما بعد الحداثة والمجتمع المدني :

قبل عرض وتحليل إسهامات ما بعد الحداثة، من الضروري وباختصار شديد تحديد ما نفهمه من مصطلح ما بعد الحداثة، فمن الجانب الأول تتعلق ما بعد الحداثة بالتطور الجديد لبعض الموضوعات الأساسية المطورة بواسطة ما بعد البنائية، مؤكدة على الخطاب بوصفه ظاهرة مركزية بالنسبة للحياة الاجتماعية، ومن الجانب الثاني تعد ما بعد الحداثة ظاهرة ثقافية تتجاوز كل أشكال التعبير الثقافية والفنية أو مبادئ فلسفية جديدة للتحليل

[51] حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى في مصر مع الإشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 7.

الاجتماعي.[52] فيشير مصطلح ما بعد الحداثة إلى مرحلة تاريخية بدأت عام 1972 من خلال ارتباطها ببعض التغيرات السياسية والاقتصادية في تطور النظام الرأسمالي.[53]

ليس هذا فحسب أن هناك كتابات نقدية – وإن كانت قليلة – قد تصدت لتحليل المنظمات التطوعية غير الحكومية في المجتمع المعاصر أو مجتمع ما بعد الحداثة، وتضمنت هذه التحليلات فكرتين أساسيتين تتعلق الأولى بدور القطاع التطوعي الوقائي للرأسمالية، حيث يحول دون انهيار النظام الرأسمالي بل ويساهم في علاج مشكلاته الأساسية.[54] ذلك النظام الذي وصفه ماركس بأنه كان منحرفاً لما يتسم به من خصائص أنتجت ما أسماه بالانحطاط، الذي تخلقه الرأسمالية كإفراز طبيعي من داخل تكوينها كأسلوب حياة يفضى إلى كل مظاهر العنف والخلل.[55]

وتدور الفكرة الثانية بعلاقة المنظمات التطوعية بالإمبريالية العالمية، فالمنظمات غير الحكومية أصبحت أداة إمبريالية تساعد في التوسع الامبريالى، وتسهل هيمنة الدول العظمى والقوى المتقدمة على المجتمعات المتخلفة.[56] وهو ما يعنى أن دور القطاع غير الربحي أو المؤسسات التطوعية غير الهادفة للربح هو تقديم السلع والخدمات التي لا يستطيع السوق أن يوفرها.[57] وبالتالي تلعب تلك المؤسسات هذا الدور بدرجة عالية من الكفاءة، وقد تفوق في أحيان كثيرة تلك الخدمة المقدمة من جهة الدولة.

وتتلخص وظيفة القطاع التطوعي الوقائية للنظام الرأسمالي في نقطتين الأولى ترى أن المؤسسات التطوعية غير الربحية التي تستثمر مواردها في الأسهم والسندات قد تلعب

---

(52) جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية : الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة " فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2002، ص ص 189 - 190.

(53) تيرى إيجلتون، أوهام ما بعد الحداثة، ترجمة ثائر ديب، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2000 ، ص7.

(54) خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2006، ص84.

(55) محمود عبد الرشيد، أحمد عسكر، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة : تأصيل نظري ودراسة ميدانية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003 ، ص 31.

(56) خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مرجع سابق، ص84.

(57) Joan Roelofs, The Third Sector as a Protective layer for Capitalism, Monthly Review, Vol. 47, No,4, 1995, p.18.

دورًا في تركيز وتوزيع رأس المال للقطاع الهادف للربح، وبذلك يمكنها أن تمارس نوعًا من القوة بجانب المؤسسات الاستثمارية الأخرى، والثانية أن تلك المؤسسات تقدم سلعًا وخدمات لا يستطيع السوق أن يوفرها.[58] كما ربط بوتنام مفهومه عن المؤسسات التطوعية بأحد الاتجاهات الموجودة في نظرية التبادلية النفعية، إذ تعتبر المؤسسة التطوعية أهم صور التفاعل والتبادل الأفقي، كما تؤثر المؤسسات التطوعية على التفاعل والتبادل الاجتماعي، بل والتعارض بين الفاعلين بطرق عديدة، فهي أولاً تزيد الارتباطات المحتملة للطموحات، وثانياً تدعم معايير التبادل، وثالثاً تسهل عملية الاتصال وتحسن تدفق المعلومات عن الثقة الخاصة بالأفراد، وأخيراً تضمن النجاح في التعاون الاجتماعي بين الأفراد. [59]

كما ارتبط النموذج البنيوي بدور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بإعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي، ويتسم دور القطاع الأهلي في هذه الحالة في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى بكونه عنصرًا يؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعًا أو ملحقًا بتلك العناصر الأخرى. كما يتسم نشاطه بالديمومة والاستمرار وأنه ليس طارئًا، ولذلك يكون نشاطه مخططًا وليس ظرفيًا، وأخيرًا يعتبر العمل الأهلي بهذا النموذج مؤسسة وليس مجرد تنظيم.[60] وطبقًا لهذا النموذج فإن المنظمات الأهلية تتجاوز الدور الرعائى والخدمي إلى الدور التنموي، وحتى لو قدمت الرعاية والخدمات فهي تقدمها كمؤسسة قامت أساسًا للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها، مما يعطيها الشرعية ويضع تطويرها في إطار تطوير البنية الاجتماعية. وتأخذ المنظمات غير الحكومية بهذا المفهوم معنى الوسيط الاجتماعي، أي أنها تمثل القوة الفاعلة في التغيير الاجتماعي عن طريق القدرة على التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات، بإتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية

---

[58] خالد عبد الفتاح، قيم العمل الأهلي في مصر، مرجع سابق، ص85.

[59] عثمان هندي، رأس المال الاجتماعي : الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص ص37 - 38.

[60] شهيدة الباز، المرأة وصناعة القرار، الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتنمية ، علاقة شراكة وتشبيك، 20-22 أكتوبر ، تونس ، 2002، ص3.

والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام.[61] وبالتالي يوسع ذلك من سلطات المنظمات الأهلية بحيث تصبح فاعلاً جماعيًا في التنمية ورافدًا أساسيًا في صناعة القرار.[62]

وفى نفس الإطار فسرت نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق دور منظمات المجتمع المدني، على أن هناك قصوراً في إشباع الاحتياجات المتنوعة يقابله في أحيان كثيرة إخفاق الحكومة في إشباع هذه الاحتياجات، وتتزايد احتمالات هذا الإخفاق في المجتمعات غير المتجانسة، وفي هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها القطاع الخاص والحكومة.[63] كما أن تمويل القطاع الأساسي يأتي من الإسهامات الخيرية بإعتبار أن القطاع الثالث يتطور وينمو من الاحتياج لسلع وخدمات عامة لا يوفرها السوق أو الحكومة.[64]

أما نظرية الاعتماد المتبادل فقد طرحت رؤية مختلفة للعلاقة بالدولة، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث والدولة تتضمن صراعًا أو منافسة، ومن ثم يبدوا هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة، فهناك عوامل أخرى مهمة تهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج المنظمات الأهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية.[65]

الدراسات السابقة :

---

(61) دارم البصام ، العمل الأهلي العربي المشترك ، المفهوم، الواقع، التصورات البديلة، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ، 1997، ص9.

(62) http://www.amanJordan.Org.

(63) أماني قنديل، مدخل لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999، ص24.

(64) Lester M. Salmon and Helmut K. Anheire, Social Origins of Civil Society, Explaining the Nonprofit Sector Cross Nationality, in Voluntas, V.G. N3, 1998, pp.220-221.

(65) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2000، ص110.

لا خلاف علي أن كل عمل علمي وبحثي إنما هو نابع من المجتمع وتراث الآخرين، ولكن اقتضت الظروف والتحولات إعادة دراسته من زاوية أخري، ليضيف إلي التراث جهداً علمياً يمكن أن يؤخذ ما جاء به من نتائج وتوصيات بعين الإعتبار في تفسير القضايا والمشكلات، لذلك انتهجت الدراسة الراهنة عرضاً لبعض الجهود العلمية السابقة في مجال التنمية بصفة عامة والتنمية المُستدامة بصفة خاصة علي النحو التالي :

في دراسته عن "دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية" سعي محمد مطيع نحو استعرض دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع، واعتمد علي المنهج الوصفي التحليلي كما استعان بالاستبيان والمقابلة والملاحظة، وتوصل من خلال دراسته إلي أن معظم الجمعيات الأهلية حددت لنفسها أهدافاً كثيرة وعريضة دون أن تراعي الامكانيات المتوفرة لديها، مما أدي إلي عدم تمكين هذه الجمعيات من الوفاء باحتياجات المستفيدين.[66] بينما سعي السيد خاطر من خلال دراسته "التنمية البشرية في مصر – القياس ومشاكله" نحو استهداف الطرق المستخدمة في قياس التنمية البشرية عالمياً ومحلياً، واعتمد علي المنهج التحليلي لتحليل الأبعاد التي تؤثر في دليل التنمية البشرية، وتوصل إلي أن هناك ضرورة واضحة لوضع طريقة لقياس التنمية البشرية، كان من أهمها وجود أبعاد تدلل عليها مؤشرات مثل قياس البُعد الديموجرافي وبُعد الخدمات والمرافق، فضلاً عن قياس البعد الثقافي والترفيهي، وأخيراً بُعد الرعاية الاجتماعية. [67]

وفي نفس السياق جاءت دراسة داليدا البيطار عن "دور الجمعيات النسائية اللبنانية في مواجهة جائحة كوفيد –19 في ضوء أهداف التنمية المستدامة" بهدف إجراء مقاربة نوعية لدور المرأة في مواجهة جائحة كورونا في لبنان، وتوصلت الى مجموعة من النتائج مع الفارق بين نشاط الجمعيتين وقدرة كل منهما على التدخل، والتشبيك مع المنظمات غير الحكومية وغيرها، إضافة الى مؤسسات الدولة كالمراكز الانمائية في المناطق التابعة لوزارة

---

[66] محمد مطيع مؤيد، دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000.

[67] السيد محمد خاطر، التنمية البشرية في مصر- القياس ومشاكله، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، 2001.

الشئون الاجتماعية.[68] كما جاءت دراسة إيمان بوشنقير حول "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة" بهدف التعرف علي دور المجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتم الإستعانة بعدد من المناهج البحثية منها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتتبع المراحل التاريخية للإهتمام بمسألة البيئة وأهمية المجتمع المدني ومؤسساته في حمايتها. وتوصلت إلي أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المُستدامة بصفة خاصة.[69]

أما نضرة قماري فقد سعت من خلال دراستها "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المُستدامة" نحو قياس دور منظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية وخاصة المستدامة، وتوصلت إلي أن معظم منظمات المجتمع المدني تساهم في عملية التنمية بشكل محدود، أي أن دورها في عملية التنمية غالباً ما يكون شكلياً ويفتقر إلي الفعالية والكفاءة، عكس المنظمات في الدول المتقدمة، وأرجعت ذلك إلي عدم تكريس الشفافية والديموقراطية داخل منظمات المجتمع المدني.[70] وفي نفس السياق جاءت دراسة زاهر رضا حول "قياس دور منظمات المجتمع المدني الكويتي في التنمية" مُستهدفه قياس دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، وتحليل دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال تفعيل آليات الحكم الرشيد، وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود دور لمنظمات المجتمع المدني للحكم الرشيد في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي.[71] كما ذهب خالد العتيبي من خلال دراسته "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية المُستدامة" نحو التعرف علي واقع دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية المُستدامة،

---

[68] داليدا البيطار، دور الجمعيات النسائية اللبنانية في مواجهة جائحة كوفيد -19 في ضوء أهداف التنمية المستدامة "دراسة حالة لجمعيتي كفى والتجمع النسائي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 9، متاح عبر الرابط التالي :https://www.asjp.cerist

[69] إيمان بوشنقير، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، ع 2، ديسمبر 2013، الجزائر، 2013.

[70] نضرة قماري المولودة بن ددوش، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع 2، 2016، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016.

[71] زاهر رضا شافعي، قياس دور منظمات المجتمع المدني الكويتي في التنمية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 9، ع 1، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2018.

واعتمد في دراسته علي المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، وتوصل إلي أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل المشروعات، والتأكيد علي مبدأ التطوعية كأحد المبادئ المهمة، بالإضافة إلي أن تحقيق التنمية المُستدامة يتطلب تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية والعمل بروح الفريق.[72]

وذهب زرزور براهمي من خلال دراسته "دور أخلاقيات الأعمال في تعزيز مقومات التنمية المُستدامة من منظور إسلامي" نحو تناول موضوع أخلاقيات الأعمال في تعزيز مقومات التنمية المُستدامة من خلال الممارسات السليمة في منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي وإداري، وخلصت الدراسة إلي أن عملية تحقيق التنمية المُستدامة لا تتوقف علي تلك النظرة الشمولية المتكاملة التي تهدف إلي الموازنة بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[73] بينما سعي سعيد مبارك من خلال دراسته " إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية لتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة " نحو بيان العلاقة بين الموازنة الصفرية للدولة والتنمية المُستدامة، بالإضافة إلي إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية في دولة الكويت لتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي مع الإستعانة بالإستبيان في جمع البيانات، وتوصلت النتائج إلي عدم توفر التشريعات القانونية الملائمة لتطبيق الموازنة الصفرية بدولة الكويت، كما توصلت الدراسة إلي عدم اهتمام الحكومة بتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة. [74] في حين جاءت دراسة مريم رشيد " تداعيات جائحة كوفيد – 19 ورهانات التنمية المستدامة " ساعيه إلي التعرف علي الإجراءات التي اعتمدتها المملكة المغربية لمواجهة فيروس كورونا وإنعكاساته السلبية والإيجابية وتأثيرها علي رهان

---

[72] خالد متلع العتيبي، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية المُستدامة، آفاق جديدة في تعليم الكبار، ع 23، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2018.

[73] زرزور براهمي، دور أخلاقيات الأعمال في تعزيز مقومات التنمية المُستدامة من منظور إسلامي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج 9، ع 2، مايو 2020، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، الجزائر، 2020.

[74] سعيد مبارك الهاجري، إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية لتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة : دراسة حالة في دولة الكويت، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز علي القطاع غير المُهيكل. وتوصلت الدراسة إلي أن جائحة كورونا خلفت العديد من النتائج السلبية علي المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتي السياسية، وزعزعة النظام الدولي بأزمة متعددة الأبعاد عبر التوقف الإضطراري للنشاط الاقتصادي وانعكاساته علي الوضعية الاجتماعية للمواطنين ونظام الحماية الاجتماعية. [75]

الإجراءات المنهجية للدراسة :

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات والبيانات، وقسم الباحث منهج الدراسة إلى جزئين:

1 – المادة النظرية : ويقال عليها الجانب النظري وفيه قام الباحث بمحاولة الغوص في أعماق الدراسة المكتبية الأكاديمية وأدبيات الدراسة والاطلاع على مصادر المعلومات والمراجع التي تناولت موضوع التنمية بصفة عامة والمُستدامة بصفة خاصة، وكل المصادر ذات الصلة بموضوع البحث والدراسة، حتى يتمكن من وضع الأسس السليمة لخط سير الدراسة عموماً.

2 – المادة الميدانية : وتتمثل في الدراسة الميدانية للقطاع محل الدراسة بغرض ربط الإطار النظري بالواقع العملي، وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

أدوات الدراسة :

استخدمت الدراسة أداة رئيسية لجمع البيانات مُمثلة في الاستبيان المُوجه إلى ثلاث فئات من مجتمع البحث علي اختلاف توجهاتهم وثقافاتهم، كانت الأولي فئة المتطوعين والمُشاركين بمشروعات التنمية في الجمعيات، والثانية فئة المستفيدين من مشروعات التنمية

[75] مريم رشيد، جائحة كوفيد – 19 ورهانات التنمية المستدامة : نحو رؤية جديدة لتنظيم القطاع غير المُهيكل وتأهيل القطاع الحكومي، في تأثير جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، إعداد وتنسيق مجلة السعيدي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.

من أبناء المجتمع المحلي، والثالثة القيادات العاملة بالجمعيات الأهلية. وتم تطبيق الاستبيان علي عينة من الجمعيات بقرية شنشور التابعة لمركز أشمون بمحافظة المنوفية، روعي فيها فعالية الجمعية ونشاطها في تنمية المجتمع.

مجالات الدراسة :

1- المجال الجغرافي (المكاني) : حيث تَّم التركيز على دراسة واقع المجتمع الريفي بصفة عامة وتحديداً مجتمع قرية شنشور لما بها من عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية، وما تتسم به هذه الجمعيات من عمليات المنافسة قد تصل في بعض الأحيان حد الصراع، لغلبة العصبيات والترابط العائلي علي بعض قاداتها.

2 – المجال الزمني: وهي الفترة الزمنية التي تم فيها تطبيق الدراسة الميدانية بعد جمع المعلومات وتكوين الإطار النظري حول موضوع الدراسة. وانقسم المجال الزمنى للدراسة إلى مرحلتين :

أ – المرحلة الاستطلاعية واستغرقت أسبوعين (مرحلة التحقق من ثبات الاستمارة)، وهي الفترة من **2021/1/15** حتى **2021/1/30** م .

ب – أما الدراسة الميدانية فقد استغرقت ثلاثة شهور (مرحلة جمع البيانات بعد التأكد من ثبات الاستمارة) وهي الفترة الممتدة من **2021/2/1** حتى **2021/5/31** وذلك قبل تصنيف المادة العلمية وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

3. المجال البشرى للدراسة : نظراً لأن الدراسة ترتبط بتناول أثر البرامج التنموية علي المجتمع الريفي، فقد استهدف الاستبيان قياس مدي رضا القيادات والعاملين في مجالات التنمية الاجتماعية، عن البرامج التنموية المُقدمة للمجتمع والمستفدين من أبناء القرية، ومدي تحقيقها للتنمية المجتمعية المنشودة، سواء أكانوا في الجهات الرسمية أو منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية المجتمع المحلي، علي إعتبار أن هاتين الفئتين هما أصحاب خبرة في هذا المجال.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج الهامة المتعلقة ببرامج التنمية في الجمعيات الأهلية، وبالتالي جاء جزء منها مرتكزاً علي الأفراد والمستفيدين بصفتهم المُستهدفين من

مشروعات وبرامج التنمية المُستدامة، بينما تعلق الجانب الثاني من النتائج بالجمعيات الأهلية علي إعتبارها الفاعل الرئيس في عملية التنمية، في حين إرتبط الجانب الثالث بالمجتمع لأنه المُستفيد من عمليات التنمية والنهضة في كافة قطاعات المجتمع المحلي. ويمكن ذكر تلك النتائج علي النحو التالي :

نتائج خاصة بالأفراد :

1 – استثمار أوقات الفراغ لدي الأفراد في أنشطة مفيدة، وهو ما نجحت فيه الجمعيات الأهلية من خلال برامجها التنموية المتعددة. وإشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد المشاركين من خلال تحقيق أقصي استفادة ممكنة للأفراد من خدمات وبرامج الجمعيات الأهلية. وإشباع كثير من الحاجات النفسية والاجتماعية لدي الأهالي مثل حاجة الأفراد إلي التعاون وإثبات الذات. وهو ما توصلت إليه دراسة خالد العتيبي في التأكيد علي مبدأ التطوعية كأحد المبادئ المهمة لمؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلي أن تحقيق التنمية المُستدامة يتطلب تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية والعمل بروح الفريق.

2 – إكتساب الأفراد المشاركين في مشروعات التنمية العديد من الخبرات والمهارات التي تساعد علي النمو الاجتماعي، وتدعم لديهم فكرة العمل الخيري والتطوعي.

3 – رفع مستوي معيشة الأفراد في المجتمع المحلي عن طريق المشروعات والبرامج التي تنفذها الجمعيات الأهلية وخاصة في برامج التنمية البيئية والمُستدامة، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

4 – زيادة فاعلية الجمعيات الأهلية كتنظيم يستطيع القيام بالمشروعات التنموية، وإشباع احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وبالتالي يمكنها المنافسة في ظل المتغيرات العالمية في مشروعات وقضايا التنمية. وهو ما اتفق مع دراسة إيمان بوشنقير في أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المُستدامة بصفة خاصة.

نتائج خاصة بالجمعيات :

1 – تدعيم مكانة الجمعيات الأهلية المنفذة للمشروعات التنموية في المجتمع، وبناء علاقة تبادلية يسودها نوع من التعاون بين الجمعيات ومؤسسات المجتمع الأخري. وهو ما توافق

مع دراسة داليدا البيطار من النتائج مع الفارق بين نشاط الجمعيتين وقدرة كل منهما على التدخل، والتشبيك مع المنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر واليونيسيف وغيرها، إضافة الى مؤسسات الدولة كالمراكز الانمائية في المناطق التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية.

2 – تحقيق أهداف الجمعيات في مجال تنمية المجتمع، علي إعتبار أن أحد مجالات الجمعيات الأهلية هو تنمية المجتمع المحلي. وكسب ثقة أبناء المجتمع من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التنموية. وجاءت تلك النتيجة مخالفة لنتائج دراسة محمد مطيع التي توصلت إلي أن معظم الجمعيات الأهلية حددت لنفسها أهدافاً كثيرة وعريضة دون أن تراعي الامكانيات المتوفرة لديها، مما أدي إلي عدم تمكين هذه الجمعيات من الوفاء باحتياجات المستفيدين

3 – تساعد المشروعات التنموية علي رفع كفاءة الجمعيات الأهلية في أدائها لدورها، من خلال التقييم المستمر لبرامجها وأنشطتها. وهو ما جاء مخالفاً لنتائج دراسة زاهر رضا والتي توصلت إلي أنه لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني في التنمية بدولة الكويت، بالإضافة إلي عدم وجود دور لمنظمات المجتمع المدني للحكم الرشيد في جذب الأفراد للعمل التطوعي والتنموي.

4 – تزايد حدة المنافسة بين الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية وخاصة في المشروعات التي تسعي إلي تحسين أحوال المواطنين في المحتمعات المحلية. وهو ما إختلف مع نتائج دراسة نضرة قماري التي توصلت إلي أن معظم منظمات المجتمع المدني تساهم في عملية التنمية بشكل محدود، أي أن دورها في عملية التنمية غالباً ما يكون شكلياً ويفتقر إلي الفعالية والكفاءة، عكس المنظمات في الدول المتقدمة، وأرجعت ذلك إلي عدم تكريس الشفافية والديموقراطية داخل منظمات المجتمع المدني.

نتائج خاصة بالمجتمع :

1 – مساندة الجهود الحكومية في مجال توفير المشروعات التنموية بالمجتمع. وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة خالد العتيبي الذي توصل إلي أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل المشروعات، والتأكيد علي مبدأ

التطوعية كأحد المبادئ المهمة، بالإضافة إلي أن تحقيق التنمية المُستدامة يتطلب تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية والعمل بروح الفريق.

2 – أن برامج ومشروعات التنمية بالجمعيات الأهلية تُعد بمثابة التعبير الحقيقي عن احتياجات الأهالي بالمجتمع المحلي. وأن هذه البرامج والمشروعات تخلق نوعاً من التعاون بين أفراد المجتمع المحلي، مما يوفر قدراً من الأمن والسلم الاجتماعي.

3 – تساهم مشروعات وبرامج التنمية في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني مها المجتمع من خلال تنظيم الأطر التشريعية لعمل تلك الجمعيات والمشروعات. وهو ما اختلف مع نتائج دراسة سعيد مبارك والتي توصلت إلي عدم توفر التشريعات القانونية الملائمة لتطبيق الموازنة الصفرية بدولة الكويت، ومن ثم عدم اهتمام الحكومة بتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة.

5 – تزايد الإهتمام بالعمل الأهلي والأنشطة التطوعية فضلاً عن دعم المبادئ العامة التي تحكم طبيعة عمل الجمعيات الأهلية.

6 – زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية، وهو ما يعكس عدم قدرة الدولة عن تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطنين، وبالتالي تطوير القدرات التي تشجع علي إيجاد علاقات شراكة تربط المواطن بالدولة، تقوم علي أساس علاقات المساءلة والمحاسبية والشفافية وخاصة في برامج التنمية المُستدامة التي تنفذها الدولة، بدلاً من أن يأخذ المجتمع المدني مكان الدولة كمقدم للخدمات، وهذا لن يتم إلا من خلال تطوير القدرات وفق العديد من الآليات المتعدة مثل التدريب الذي يهدف إلي تنمية القوة البشرية للعاملين، وعلاقات الشراكة والتشبيك لتبادل المعلومات والموارد بين أطراف المجتمع.

7 – أن كثير مما يُعده القيادات علي مستوي الجهات الرسمية أيديولوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية، والتي تعبر بالضرورة عن الموقف السياسي الذي تنطلق منه نظرياتهم أو توجهاتهم، غالباً ما يكون بمثابة أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار الحكومي، أو حتي تختفي ورائها المصالح الشخصية للأفراد، وهو ما ينعدم وجوده في تنظيمات المجتمع المدني الذي تتحرر من البيروقراطية والروتين في تنفيذ المشروعات والبرامج وخاصة التنموية منها.

توصيات الدراسة :

1 – ضرورة إشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية بوصفها شريك حيوي يلعب دوراً جوهرياً في تحقيق التنمية البيئية والمُستدامة.

2 – ضرورة الإستعانة بخبرات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة والتنمية المُستدامة، بإعتبارها رائدة في المجالات التنموية وخاصة تلك العاملة في القري.

3 – ضرورة إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، حتي يتحقق أكبر قدر ممكن من التعاون وتبادل الخبرات في مجال التنمية وخاصة المُستدامة منها.

4 – ضرورة العمل علي تحقيق التنمية المُستدامة من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تلبي احتياجات الأجيال الحالية بما لا يضر بمستقبل الأجيال القادمة.

5 – ضرورة الاهتمام بالناحية التطبيقية المؤثرة في وعي ومشاعر المستفيدين أثناء التخطيط لبرامج التنمية المُستدامة في المجتمعات المحلية، ودعم هذا التوجه من قبل الجهات المشاركة في عمليات التنمية سواء أكانت مؤسسات رسمية أو منظمات مجتمع مدني.

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية :

[1] - حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة : مقالات في التنمية البشرية العربية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1998، ص 15.
[2] - سناء حجازي، إسهامات الجهود التطوعية في البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر 3 – 4 مايو 2000، العولمة والخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص 90.
[3] - محمود عرفان سرحان، السيد عثمان، تنمية المجتمعات المحلية : الفرص والتحديات، دار الفتح للنشر والتوزيع، الفيوم، 2020، ص 281.
[4] - ميادة منصور عمر، الجهود التنسيقية وإسهامات المنظمات الاجتماعية العاملة في مجال المرأة للحد من التحرش الجنسي، مجلةدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع 37، ج 5، أكتوبر 2014، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2014، ص 1385.
[5] - محمود عرفان سرحان، السيد عثمان، تنمية المجتمعات المحلية : الفرص والتحديات، مرجع سابق، 2020، ص 300.
[6] - رشاد عبد اللطيف، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 85.
[7] - الأمم المتحدة، دليل تنمية المجتمع المحلي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، نيويورك، 1999، ص 4.
[8] - أحمد مصطفي خاطر، تنمية المجتمع المحلي : الإتجاهات المعاصرة – الاستيراتيجيات – نماذج الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 132.
[9] - مني عويس، عبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 107.
[10] - محمود عرفان، قوت القلوب محمد، الأساليب المعاصرة في التخطيط للتنمية، عالم الفكر، الفيوم، 2002، ص 140.
[11] - ماهر أبو المعاطي، مقدمة في الخدمة الاجتماعية مع نماذج تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 200.

[12] - محمود محمد محمود، إسهامات جمعية تنمية المجتمع المحلي الريفي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، 20 -21 اكتوبر، 2000، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص 295.

[13] - محمود شوقي محمد، تصور مقترح للخدمة الاجتماعية لتدعيم دور الجمعيات الأهلية لمواجهة آثار سياسات الغزو الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثاني عشر، الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2001، ص 1375.

[14] - البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، حول مستقبل العمل الأهلي في مصر، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلي، أعمال الورشة الخاصة بقانون الجمعيات الأهلية، اكتوبر، 2000، ص 115.

[15] - ماهر الضبع، العولمة وقضايا الهُوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ص 10.

[16] - فايزة علي محمد أحمد، دور الدولة في تنمية المجتمعات المحلية : رؤية محلية، المجلة العلمية لكلية الآداب، ع 73، يناير 2020، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 2020، ص ص 302.

[17] - عودة الجيوشي، البيئة والتحول نحو الاستدامة : نظرة إسلامية، مجلة إسلامية المعرفة، مج 18، ع 72، ربيع 2013، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، عمان، الأردن، 2013، ص ص 51 – 52.

[18] - لعلي بوكميش، مدخل إلي تنمية الموارد البشرية مع دراسة الواقع في الدول العربية، الراية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 44.

[19] - سعيد مبارك الهاجري، إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة : دراسة حالة في دولة الكويت، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا،جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020، ص 33.

[20] - أحمد ربيع أحمد رمضان عصر، التقييم المحاسبي لآليات حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع البترول مع دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع 1، يناير 2021، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2021، ص 381.

[21] - طلعت مصطفي السروجي، التنمية الاجتماعية : معارف ونماذج، مركز نشر الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2010، ص 173.

[22] - محمد عبد الفتاح القصاص، الإنسان والبيئة والتنمية، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، نوفمبر 1990، القاهرة، 1990، ص 99.

[23] - نمر ذكي شلبي عبد الله، معوقات التخطيط المحلي في استثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة وصفية علي الوحدة المحلية لقرية بركة غطاس، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ج 6، ع 29، أكتوبر 2010، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2010، ص 2999.

[24] - فيروس كورونا المستجد " كوفيد – 19 " من منظور النوع الاجتماعي، حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين، موجز تقني، مارس 2020، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، الولايات المتحدة الأمنريكية، 2020.

[25] - ميري جينفر مارخام، ما هو كوفيد 19، منظمة الصحة العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية، مقال متاح عبر شبكة الإنترنت، آخر تحديث 28 يونيو 2020. ومتاح عبر الرابط التالي : https://www.who.int/ar/emergencies.

[26] - الدليل التوعوي الصحي الشامل، فيروس كورونا المُستجد، منظمة الصحة العالمية، النسخة الأولي،2020/3/5، مقال متاح عبقر الرابط التالي: https://www.who.int

[27] - الدليل الإرشادي للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تعافي الأعمال وإستمرارها أثناء جائحة كورونا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا، النمسا، 2020، ص 15.

[28] - هيثم عميرة فرناندث، فيروس كورونا في الدول العربية : عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والإستراتيجية، 7 أبريل 2020، مدريد، أسبانيا، ص 1.

[29] - مي مُجيب، ارتدادات العولمة : عالم جديد تحكمه شراكة المعاناة، في تداعيات الجائحة : رؤي تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، تحرير سوزان عابد، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، 2020، ص27.

[30] - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي : الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية " سيسرك "، أنقره، تركيا، 2020، ص 3.

[31] - وزارة التضامن الاجتماعي، إحصائيات بعدد الجمعيات الأهلية العاملة في مصر حسب نوع النشاط، 2017.

[32] - ولاء علي البحيري، المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 2016، ص 5.

[33] - رشاد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص ص 24 – 25.

[34] - عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 84.

[35] - محمد أمين الميداني، المجتمع المدني : مقاربة أوروبية، الحوار المتمدن، عدد يوليو، 2009، ص ص 17 – 19.

[36] - البنك الدولي، قضايا وخيارات لتمكين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني، مارس 2005، نيويورك، 2005، ص ص 17 – 18. متاح عبر الرابط : http://www.woldBank.orgl-civil society

[37] - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 8.

[38] - القانون رقم 70 لسنة 2017، تم الإطلاع علي القانون في الجريدة الرسمية بعددها رقم 20 مكرر الصادر بتاريخ 24 / 5 / 2017 . ومتاح عبر الرابط التالي : http://www.vetogate.com

39 - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم 149 لسنة 2019 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، 2019، ص 3. والمنشور بالجريدة الرسمية بعددها رقم 33 مكرر ب بتاريخ 19 / 8 / 2019.
40 - موضي مطني الشمري، دور الجمعيات الخيرية النسائية في استقطاب المرأة في العمل التطوعي : دراسة ميدانية علي العاملات في الجمعيات النسائية في مدينة الرياض، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أم القري، 2013، ص 1، ص 156.
41 – محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972 ، ص ص 29 - 30.
42 - سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982 ، ص 187 .
43 - أنتونى جيدنز، نظرية علم الاجتماع ، في مصطفى خلف "مترجم" قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص ص392- 393.
44 - خالد عبد الفتاح عبد الله، قيم العمل الأهلي في مصر، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2006، ص84.
45 - محمود عبد الرشيد، أحمد عسكر، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة : تأصيل نظري ودراسة ميدانية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003 ، ص 31.
46 - عثمان هندي، رأس المال الاجتماعي : الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص ص37 - 38.
47 - شهيدة الباز، المرأة وصناعة القرار، الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتنمية ، علاقة شراكة وتشبيك، 20-22 أكتوبر ، تونس ، 2002، ص3.
48 - دارم البصام، العمل الأهلي العربي المشترك، المفهوم، الواقع، التصورات البديلة، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997، ص9.
49 - أماني قنديل، مدخل لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999، ص24.
50 - أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2000، ص110.
51 - محمد مطيع مؤيد، دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000.
52 - السيد محمد خاطر، التنمية البشرية في مصر- القياس ومشاكله، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، 2001.
53 - داليدا البيطار، دور الجمعيات النسائية اللبنانية في مواجهة جائحة كوفيد -19 في ضوء أهداف التنمية المستدامة "دراسة حالة لجمعيتي كفى والتجمع النسائي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 9، دراسة متاحة عبر الرابط التالي :https://www.asjp.cerist

[54] - إيمان بوشنقير، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، ع 2، ديسمبر 2013، الجزائر، 2013.
[55] - نضرة قماري المولودة بن ددوش، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع 2، 2016، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016.
[56] - زاهر رضا شافعي، قياس دور منظمات المجتمع المدني الكويتي في التنمية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 9، ع 1، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2018.
[57] - خالد متلع العتيبي، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية المُستدامة، آفاق جديدة في تعليم الكبار، ع 23، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2018.
[58]- زرزور براهمي، دور أخلاقيات الأعمال في تعزيز مقومات التنمية المُستدامة من منظور إسلامي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج 9، ع 2، مايو 2020، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، الجزائر، 2020.
[59] - سعيد مبارك الهاجري، إمكانية تطبيق الموازنة الصفرية لتعزيز مفهوم التنمية المُستدامة : دراسة حالة في دولة الكويت، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2020.
[60] - مريم رشيد، جائحة كوفيد – 19 ورهانات التنمية المستدامة : نحو رؤية جديدة لتنظيم القطاع غير المُهيكل وتأهيل القطاع الحكومي، في تأثير جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، إعداد وتنسيق مجلة السعيدي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
[61] - علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءات أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة ، 2004، ص 28 .
[62] - محمد عبد الباقي الهرماسى، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسة الغربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص93.
[63]- حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى في مصر مع الإشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 7.
[64] - جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية : الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة " فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2002، ص ص 189 - 190.
[65] - تيرى إيجلتون، أوهام ما بعد الحداثة، ترجمة ثائر ديب، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2000 ، ص7.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

66 - Alan Rogers : Adults Learning For Development, Chassell Educational Limited, London, 1992, Pp. 87 -88.
67 - Philip McMichael : Development & Social Change, A global Perspective, Pive Forge Press California, 1996, P. 250.
68 - Roger Hadly & Others : A Community Social Workers Handbook, Tavisttock Publications Ltd, London, 1987, P. 193.
69 - Charles Zastrow : Introduction to Social Welfare, Social Problems Services & Current Issues, Forth Edition, Wads World Pub, Co, Inc, California, 1990, P.2.
70 - Radcliff Brown , Structure and Function in Primitive Society 19th Reprint 1979 , pp 180 – 181.
71 - Joan Roelofs, The Third Sector as a Protective layer for Capitalism, Monthly Review, Vol. 47, No,4, 1995, p.18.
72 - Lester M. Salmon and Helmut K. Anheire, Social Origins of Civil Society, Explaining the Nonprofit Sector Cross Nationality, in Voluntas, V.G. N3, 1998, pp.220-221.

ثالثاً : مواقع الإنترنت :

73 - https://www.who.int/ar/emergencies.
74 - https://www.who.int.
75 - http://www.woldBank.orgl-civil society.
76 - :http://www.vetogate.com.
77 - https://www.asjp.cerist

Study summary:

The subject of the current study is determined on the role of NGOs in the effectiveness of sustainable development projects under the current circumstances. NGOs and the development programs and projects they implement have had the greatest impact in moving society from the stage of development to sustainable development, but as it is said, the wind comes with what ships do not desire, The Corona pandemic came to have a negative impact on the whole world, and hit the global economy in a way that exceeded the global depression in 1929, and many of the United Nations goals for sustainable development were affected, and the pandemic caused food insecurity for about 35 million people around the world. It is as if the wheel of life was disrupted during a decade characterized by the acceleration of work towards achieving sustainable development, disrupted by a global health threat that affected the Arab region with severe damage.

Given that civil society organizations play a pivotal role in development processes in all its forms, and consequently, the determinants of the success of these organizations in influencing sustainable development policies are multiple, depending on the administrative and accounting capabilities of these organizations, the development of the spirit of teamwork, and the ability to strategic planning or what is called building abilities. The study relied on the descriptive approach analysis for its relevance to the subject of the study with the use of the questionnaire in data collection, and the study reached a number of important results, including the increase in the number of civil society organizations working in the field of development, which reflects the inability of the state to provide all basic services to citizens, and thus develop Capabilities that encourage the creation of partnership relations that link the citizen to the state.

The current study contains a number of main and sub-concepts: the concept of effectiveness, sustainable development, Covid-19, and civil associations.